إضاءة

الحاملون ان يُنجز معجم نقدي للمصطلح القانوني العربي، لا يقوم فقط على الكشف عن الجذور الاولى لهذه المفردات، بل على بيان تطوّرها من دوائر الفقه التقليدي التي نشأت فيها نحو النصوص القانونية الوضعية، واسباب هذا التوسّع المفهومي، ثم مظاهر توظيفها

نجم الدين خلف الله

معاجم القانون العربية فكر تتجاذبه مرجعيتان

محاولة لتلمّس اختلال بنيوي

على الرغم من ازدهار الدراسات القانونيّة في العالم العربيّ منذ السنوات الأولى للقرن العشرين وانتشار المعاهد والكليّات المتخصصة في تدريس الحقوق، فإنّ ظهور المعاجم المختصّة بهذا الفرع المعرفيّ تأخّر لأكثر من قرن. وهذه مفارقة لا بدّ من تفكيك أطرافها؛ فقد كانَ المجال القانونيّ، بالمعنى الذي نعرفه اليوم، مُغطًى بالفقه الإسلاميّ بدوائره الثلاث: العبادات والمعاملات والعقوبات. ثمّ بالتدريج، ومنذ القرن التاسع عشر، خرجت هذه الدوائر من هيمنة الرؤية الدينيّة ومُصطلحاتها الفقهيّة، لتدخل حيّز النظر الوضعيّ البشري، وتظهر كلمات مُترجمة عن المجالات الغربيّة تعبّر عن القيم بشكل معاصر.

وقد كان رفاعة الطهطاوي من أول من فطن إلى الفرق الشاسع بين تصوّرات الفقه وما تقوم عليه من مبادئ أصوليّة، وبين القانون بمعناه الوضعي. يقول: «ما سُمّي عندنا بعلم أصول الفقه نِسبة ما يشبهُ عندهم بالحقوق الطبيعيّة أو النواميس الفطريّة، وهي قواعد عقليّة تحسينيّاً وتقبيحاً يؤسّسون عليها أحكامهم المدنية»، (المرشد المعين: 492). وهو أوّل من ترجم مجلات codes نابليون الفرنسية الثلاث إلى العربيّة، حيث كانت أعماله بداية إنتاج المُصطلح القانونيّ الحديث، رغم ما فيها من إسقاطات وتعرّفات. ولئن كثرت المعاجم التي جمعت مصطلحات الفقه مثل كتاب «المُغرب في ترتيب المُعرب» للمُطرّزي (ت. 1213) و«الكُليّات» للكفوي (1619 - 1686)، فإنّ الاعتناء بمفردات القانون الحديثة لم يبدأ إلا منذ عقود قليلة، حيث «أطلقَ مجمع اللغة العربية» في مصر أوّل «معجم للقانون» بفروعه العديدة، وأوكل هذه المهمّة إلى القاضي عبد العزيز فهمي (1870 - 1951)، رئيس محكمة النقض، ومُترجم «مُدوّنة جوستنيان» في الفقه الروماني عن نصّها الفرنسي. فشرع في هذه المهمّة سنة 1940، إلّا أنه لم يُكملها.

وتحمّل المسؤولية بعده احمد عزّ الدّين عبد الله، عميد كلية الحقوق في عين شمس، وهو الذي واصل تحرير المواد وعرضها علميّاً طوال عشر سنوات. وقد وُضعت أمام كلّ مدخل الترجمة الفرنسية، باعتبار أنّ سائر المواد القانونيّة الحديثة ليس لها مقابل في التراث الفقهي، بل اقتُبست من الدوائر الفرنسيّة، كما وُضعت لها المقابلات الإنكليزيّة. وقد بلغ عدد المصطلحات نحو ثمانية آلاف، مرتّبة حسب الترتيب الهجائي في كلّ فرع، وقد قُفّيت سائر الفروع بفهرس ذي مَدخل هجائي فرنسي، ولم يصدر الكتاب إلا سنة 1999.

وما لبث أن ازدهرت هذه المعاجم مثل الفطريات، وأصبحت أكثر تخصّصاً، ومن بينها «معجم المصطلحات القانونيّة» (2001)، الذي وضعه م. ط. يَعقوبي (الجزائر)، و«القاموس القانوني الجديد» (2006) بقلم إبراهيم نجّار، و«قاموس المصطلحات القانونية» (2011) لفليب أبي فاضل، و«القاموس القانوني الثلاثي» لموريس نخلة وصلاح مطر وروجي البعلبكي. وظهرت معاجم مختصّة بفرع بعينه مثل كتاب رافع بن عاشور «ألفاظ وعبارات الدستور التونسي» (2014)، وآخرها «المُعجم القانوني للعقود»، من إصدارات «الهيئة المصرية العامة للكتاب» (كانون الثاني/ ديسمبر 2021)، وهو إنكليزي - عربي، من إعداد نهى حامد محمود، وغيرها كثير.

من جهة أولى، تتميّز هذه المعاجم بعدم تخصّصها بشكل تام ودقيق، رغم ادّعائها الانتماء إلى مجال القانون. فعندما نحقّق النّظر في طبيعة المداخل، نجد أنها تتشابك مع المجالات الأخرى، مثل الاقتصاد والسياسة وحتى البيئة، وذلك بسبب الخلل البنيوي في اختيار المداخل وتحديد المدوّنة الدقيقة، وهو العمل القبْلي ضمن سبع خطوات ضروريّة لبناء مدوّنة المفردات الفنّية، كانت الباحثة الكندية كلود لوم Claude l-Homme قد حدّدتها كشرط للقيام بعمل مصطلحي دقيق، جُلُّه لم يُنهض به في الحقل القانونيّ العربي. وهو ما يؤكد شبه غياب ما يُسمى البروتوكول التعريفي الذي يضبط عملية التعريف ويحدّدها وفق منهج دقيق ومطّرد، فما يقدّم من شروح في هذه القواميس المتداولة لا يتبع خطّة واحدة ولا يمكن التمييز فيها بين الإضاءة الألسنية والمضمون المتخصّص. ومن جهة ثانية، تواجه هذه المعاجم معضلة الاختلافات الجهويّة القُطرية، فالبلدان العربية لا تُسمّي المقولات القانونية بذات الاسم. فعلى سبيل المثال، للتعبير عن مفهوم Outrage يستعمل المشرّع التونسي صورة: «هَضم الجانب» والقانون الكويتي «الإهانة»، والمصري «الاعتداء»، الأمر الذي يجعل من مهام المعاجم القانونيّة التنبيه إلى هذه الاختلافات الجهويّة والتنصيص عليها وربما محاولة تحليلها وفق معطيات من التاريخ السياسي أو القانوني الخاص بكل قُطر من الأقطار العربيّة. ولا يزال هذا المشكل الكبير قائماً ضمن قضيّة توحيد المصطلحات القانونيّة التي تجهد المنظمات البين-عربية في إنجازه، ولكنّ المعاجم الحالية لا تشير إلى هذه الفروقات وقد ترسخ خياراً ترجمياً أو اصطلاحيّاً على حساب خيارات أخرى.

ولا ينهض أغلب هذه المعاجم بوظيفته الأصلية التي هي التعريف بمضمون المصطلحات وتوضيح مغزاها التقني، فغالباً ما تقتصر على ذكر المقابلات الأجنبية دون شرح ما فيها من مضامين، وهو ما لا يساعد القارئ، بل قد لا يزيد من ارتباكه، إمّا بحكم جهله بالمقابل الأجنبي، أو بسبب مستوى التقنية والتجريد فيه. وتكاد تغيب الإضاءات التأثيلية (étymologique) والصّرفية والدلالية في غمرة هذا الغرض المفهومي. وحين تُترجم هذه المصطلحات عن اللغات الأجنبية لا يتأكّد أصحابها من وجود مقابل، أصلاً، لها في القوانين العربية، وإن كانت هذه المقابلات موجودة، فهل تفيد ذات المضمون التقني المتخصّص.

والمأمول أن تتفرّغ مجموعة من الباحثين لإنجاز معجم نقدي للمصطلح القانوني العربيّ، لا يقوم فقط على الكشف عن الجذور الأولى لهذه المفردات، بل على بيان تطوراتها من دوائر الفقه التقليدي الذي نشأت فيها، نحو النصوص القانونيّة الوضعية، وأسباب هذا التوسّع المفهومي، ثم مظاهر توظيفها الاجتماعي والسياسي، وصولاً إلى إبراز دور الفاعلين الاجتماعيين في إضافة بعض الشحن المفهومية واجتراحها بما يتلاءم مع توجهاتهم الأيديولوجية.

(كاتب وأكاديمي تونسي مقيم في باريس)

عمل لـ علي صلاح بلداوي، العراق

ضمن التاريخ الثقافي

رغم تفتيتها، تندرج قضايا المصطلح القانوني ضمن التاريخ الثقافي للضّاد، باعتبار أنّه (المصطلح) نتاج لتفاعل نصوص الفلسفة والدين والأخلاق مع الحيوات الاجتماعية، فهي التي تجعل منه نصّاً مفتوحاً على أوساطه السياسيّة والاقتصادية وعاكسا لها يطرا فيها من تنافس على الرأسمال الرمزي، ينصبّ على مدى توظيف المصادر الدينية الإسلامية من عدمها، او استلهام القوانين الوضعيّة والاستناد الى فلسفتها.

متابعة

محاولة الدولة التصالحَ مع ذاكرتها

دعوة لزيارة البايات الحسينيّين

يحتضن «القصر السعيد»، المقر السابق للملوك الحسينيين، معرضاً عنهم يستمر على طول السنة، ويحاول ان يضيء ما بقي في الظلّ من تاريخ تونس

تونس ـ **ليلى بن صالح**

إلى زمن قريب، بقي تاريخ الأسرة الحسينية التي أدارت تونس بين 1705 و1957 من بين المحظورات البحث التاريخي بسبب حرص نظامي بورقيبة وبن علي على فرض رواية رسمية لتاريخ تونس. وحين نعلم أنّ تأسيس النظام الجمهوري قام على دعاية مضمونها «شيطنة» الأسرة الحسينية واعتبارها سبب تأخّر البلاد، نفهم ذلك الحرص على عدم إطلاق يد المؤرّخين لفحص هذه المقولات على ضوء الوثائق التاريخية. لم يتغيّر هذا الوضع إلا بعد ثورة 2011. وقتها، صعدت موجة مراجعات لتاريخ تونس، خصوصاً تلك المناطق المسكوت عنها، ومن بينها تاريخ الدولة الحسينية. وفي هذا السياق، يمكن أن نعدّ مؤلّفات متنوّعة الأجناس والمقاربات ضمن هذه الموجة؛ مثل كتاب «أمراء وأميرات الحسينيين: تاريخ آخر» (2016) لمحمد علي الحباشي، ورواية «الإغواء الملكي» (2014) للصافي سعيد، كما أُنجز مسلسل تاريخي في 2018 بعنوان «تاج الحاضرة».

بداية من 13 كانون الثاني/ يناير الجاري، يحتضن «مركز الفنون والثقافة والآداب: القصر السعيد» في باردو، بالقرب من تونس العاصمة، معرضاً بعنوان «البايات الحسينيّون»، يستمر على طول سنة 2022؛ وهو معرض تشرف على تنظيمه مؤسّسات الدولة من خلال وزارة الثقافة و«المعهد الوطني للتراث» و«دار الكتب الوطنية» و«مركز الموسيقى العربية والمتوسطية: النجمة الزهراء»، كما جرى الاعتماد فيه على المجموعة الخاصة لكلّ من تاج الملك الخباشي ساشا بابليكا.

يمكن اعتبار المعرض دعوةً (رسمية) للتونسيّين لزيارة ملوك البلاد السابقين بعد عقود من النسيان والتغييب، ولا يمكن ألّا يكون انخراط كلّ تلك المؤسّسات الرسمية في تنظيم المعرض من دون دلالة لافتة؛ فالأمر بذلك يشبه مصالحة تعقدها الدولة مع تاريخها البعيد الذي تنكّرت له في وقت من الأوقات. يتكوّن المعرض من لوحات أُنجزت لأفراد من الأسرة الحسينية، سواء بطلب منهم أو ضمن نزعة توثيقية لدى بعض الفنّانين التونسيّين، ويضم في المجموع 17 لوحة أنجزها كلّ من: الهادي خياشي (1882 - 1948)، ونور الدين خياشي (1918 - 1987)، ومحمد مطيمط (1939 - 2011).

لا تكتفي هذه اللوحات بالتعريف بشخصيات تاريخية من حكّام تونس خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر، بل تضيء ملامح تاريخية؛ ككيفية تسيير البلاد إداريا وعسكريا، وتُبيّن بعض اللوحات التراتبيةَ بين أفراد الأسرة، والتي تنعكس على توزيع المناصب الكبرى في الدولة، وهو ما يُبرزه الرسامون من خلال العناية بالأزياء والنياشين والأسلحة وغير ذلك من العناصر التي تُبيّن مركز كل شخصية تحضر في اللوحة.

> معرض في سياق مراجعات الروايات الرسمية المفروضة عن تاريخ تونس

يُذكّر أنّ الفضاء الذي يُقام فيه المعرض، «القصر السعيد»، هو في حدّ ذاته جزء من ذاكرة الحسينيّين؛ فقد كان إلى جانب «قصر باردو» (أصبح اليوم مقسّماً بين مقر البرلمان التونسي و«المتحف الوطني») مقرّاً لإقامة الباي (الملك)، وكان هذا المعلم مغلقاً لعقود بعد أن جرى ترميمه بعد الثورة وفُتح منذ بضع سنوات وبات يحتضن الأنشطة الثقافية، من بينها معرض أقيم عام 2019 حول تاريخ الدولة الحسينية برعاية مؤسّسات خاصة.

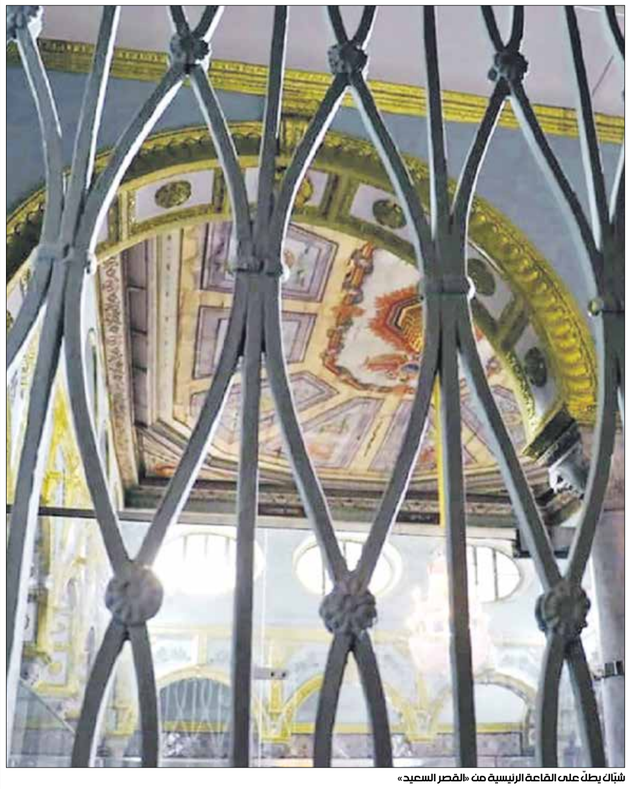

شبّاك يطلّ على القاعة الرئيسية من «القصر السعيد»

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

غياب

بكتاش آبتين في أكمام العالم كلّه أبحثُ عن يد

رحيلُ شاعرٍ إيرانيّ مغلول

كانت تُهمة الشاعر الإيراني، الذي رحل عن عالمنا أوّل من أمس السبت في سجنه بطهران، الانتماء إلى «رابطة كتّاب إيران» وتأليف كتاب عن تاريخها

تقديم وترجمة: **غسّان حمدان**

بكتاش آبتين

قد يموت الشعراء، بيدَ أنّ الشعر لا يموت. وها هو شاعرٌ آخر يرحل عن عالمنا، مهدي كاظمي، المعروف باسمه الفنّي: بكتاش آبتين (1974 – 2022)، والمولود في مدينة الريّ التاريخية، جنوب شرق طهران، مات في سجنه. كان ذلك أوّل من أمس، السبت.

قبل رحيله، انتشرت صورة بكتاش وقدماه مقيّدتان في الأغلال، وهو طريح الفراش في المستشفى بطهران. أمّا تهمته، فقد تبدو غريبة للبعض: العضوية في «رابطة كتّاب إيران»، والمشاركة في نشاطها، وتأليف كتاب عن نصف قرن من تاريخ الرابطة.

وكانت محكمة الثورة الإيرانية أصدرت حكمها بسجنه هو ورفيقيه رضا خندان مهابادي، وكيوان باجن، ستّ سنوات، لأنهم يشكّلون خطراً على النظام الحاكم. ليقضي ثلاثتهم فترة محكوميّتهم في عنبر المصابين بفيروس كورونا. وقد عدّ كتّابٌ وحقوقيون هذا الحُكم بمثابة رسالة لترهيب الآخرين، كما أن المنظّمات الدولية والعديد من الأدباء حول العالم ـ من ضمنهم إيزابيل الليندي ـ طالبوا السلطات الإيرانية بإطلاق سراح الثلاثة، دون جدوى.

نشر آبتين عدّة مجموعات شعرية، من بينها: «الأهداب، خيطت عيني»، و«لمّا تُصبح قدمي قلماً» و«هُوية الخلوة»، و«مجموعة القرود»، و«المطرقة»، التي فازت بالجائزة الأولى لمسابقة شعر الصحافيين.

ولبكتاش آبتين مجالٌ فنّي آخر، إذ إنه معروف في بلاده كمنتِج ومخرج أفلام وثائقيّة، حيث قدم عدّة أشرطة عن شخصيّات فنّية وأدبية إيرانية شاركت في مهرجانات دولية. ومن أفلامه: «13 أكتوبر 1937»، عن الملحّن وقائد الأوركسترا الإيراني الأرميني لوريس جكناوريان؛ و«همايون خُرّم»، عن ملحّن آخر، وكذلك الفيلم الوثائقي «قابة» (رقابة وقد حذف منها اول حرف). هنا ترجمةٌ لمقاطع من شعره.

> كثير من تلك المعاجم ليس متخصّصا بشكل تام ودقيق
>
> لا نميّز فيها بين الإضاءة الألسنية والمضمون المتخصّص

أنا، أنت
والمُدنَسُ في هذا الفرق
كانَ علامةَ الفاصلة.
■■■

ما هو وضع يديّ
بعدما داعبت
خدّيك؟
أنا،
أريدك
وفي هذه المسافة القريبة
ما من رؤيا أبعدَ منك.
■■■

بهجةُ المسافرين
وكسَلُ منظّم حركة القطارات.
وا أسفاه،
فالسّكك
تربط المدن ببعضها
ولكنّها تبعدك عنّي.
■■■

إبرةُ الشمس
على عين الديك المتوزّمة
غُراب مضيء
يجعل الأزقّة المظلمة
تستيقظ!
■■■

جحيمٌ هي الحياة من دونك
يا أيّها الشعر، يا رؤيا ترميم الإنسان
إنّي أختنِك
وفي أكمام العالم كلّه
أبحثُ عن يدٍ

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

فعاليات

حتى نهاية الشهر الجاري، يتواصل في **غاليري مرسم** بالرباط معرض **نساء من فاس وخارجها** للتشكيلي المغربي **نور الدين بلحاج** (1982). يتضمن جانبٌ من المعرض ثلاث عشرة لوحة تُمثّل بورتريهات لنساء وهُنّ يقمن بأعمالهن اليومية، ويتضمّن الجانب الثاني إحدى عشرة لوحةً تُشكّل الخيولُ ثيمتها الاساسية.

في **غاليري قرطبة** بالقاهرة، يستمرّ حتى 20 من الشهر الجاري معرض **نهار ـ داخلي**، الذي يضمّ قرابة ثلاثين عملاً لخمسة عشر تشكيلياً مصرياً؛ هم: امنية سيد، وايمان حكيم، وجوزيف الدويري، ورانية خلاف، وسامح عمر بكر، وسمير فوّاد، وشاكر ادريس، وشيماء كامل، وصلاح المليجي، وعاصم عبد الفتاح، ومحمد بسيوني، ومحمد عبلة، ومي حشمت، وهيثم عبد الحفيظ وياسر جاد.

ابتداءً من السابعة من مساء اليوم، وثلاثة أيام، يُقدّم الفنّان القطري **عبد الرحمن المطاوعة**، في **الحي الثقافي كتارا** بالدوحة، ورشة فنّية بعنوان **الطباعة الاحادية**، تتناول طرق التعبير الفنّي في الطباعة؛ حيث تستكشف ادوات الحفر الطباعي، والآلات المستخدمة فيه، وطرق وتقنيات الطباعة الفنّية.

تنطلق مساء اليوم فعاليات الدورة الثامنة من **مهرجان الإسكندرية للفيلم القصير** وتتواصل حتى الإثنين المقبل. في المهرجان ثلاث مسابقات: المسابقة الدولية (تنقسم بين الافلام الروائية والوثائقية والتحريك)، والمسابقة العربية (للافلام الروائية والوثائقية)، ومسابقة افلام الطلبة المصريّين.